

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٨٤٨ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار سارياً في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمل القوة هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضاً عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيوداً تحد من حرية القوة في الحركة. وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع الأنشطة التدريبية الجارية لقوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا، ومع تزايد النشاط الإنمائي المدني السوري قرب خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. واستمر الجانبان كلاهما في بناء مواقع دفاعية جديدة وفي تجديد المواقع الدفاعية القائمة في مناطق الحد من الأسلحة على الجانبين. ويواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٢٤ طالبا و ٩ مدنيين، ويسرت نقل ٧ ٨٥٠ طنا من التفاح. وقدمت القوة أيضا العلاج الطبي لـ ١٧٠ مدنيا.

٤ - وفي منطقة عمل القوة، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام في المنطقة وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. وظلت القوة جاهزة لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لزيادة الوعي لدى السكان المدنيين بخطور الألغام.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، كانت القوة تتكون من ١٠٤٣ جنديا من البلدان التالية: بولندا (٣٤١ جنديا)، كرواتيا (٩٥ جنديا)، كندا (جنديان)، النمسا (٣٨٢ جنديا)، الهند (١٩٢ جنديا)، اليابان (٣١ جنديا). وتستخدم اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

ثالثا - الجوانب المالية

٧ - توجد قيد العرض حاليا على الجمعية العامة الميزانية التفصيلية التي قدّمتها والبالغ إجماليها ٤٥,٤ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وذلك للنظر فيها وإقرارها. ومن ثم فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي، الواردة في الفقرة ١٢ أدناه، بشأن تمديد ولاية القوة، سوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٧,٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ نفسه ١ ٦٢٠,٣ مليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٥,٠ ملايين دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات

المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفقا لجدول السداد
الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قضى مجلس الأمن، في قراره ١٨٤٨ (٢٠٠٨)، بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إليّ أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريرتي عن الحالة في الشرق الأوسط (A/63/361)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٨٤/٦٢ و ٨٥/٦٢، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بشكل فعّال، بالتعاون من جانب الطرفين.

١١ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك، ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويجدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها وصولاً إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا السياق، أشجع الطرفين على استئناف محادثات السلام غير المباشرة التي بدأها برعاية تركيا، بهدف إقامة سلام شامل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام.

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. وأوصي بالتالي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه. ويؤمل أن يواصل الجانبان بذل جهوداً للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

١٣ - وإني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى العجز الذي يشوب تمويل القوة. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ١٧,٠ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، بلغت الأموال المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٥,٠ ملايين دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتعرقل الاشتراكات غير المسددة قدرة الأمانة العامة على دعم عمليات القوة وتسديد مستحقات الدول الأعضاء المساهمة بقوات فيها.

١٤ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء فولفغانغ جيلكه وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فهم دائبون على العمل بكفاءة وتفان في تأدية المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المتدربين للعمل في القوة.

